مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان — صاحب صفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC)
حائز على جائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لعام 2023

مبادرة UN80 ومستقبل الأمم المتحدة

تقييم لمواقف الدول الأعضاء في الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة، في 22 أيلول/سبتمبر 2026



المؤلف

إيلّي كليماثيانكيس

إعداد مجموعة البيانات والتحرير

فيكتوريا ريبوك

ترجمة:

رانيه السناوي

المحتويات

الملخص التنفيذي 2

١. مقدمة ونطاق التقييم 3

١.١ المنهجية والقيود 3

٢. ضمن أجندة إصلاح الأمم المتحدة الأوسع 4

٢.١ تشديد الدول الأعضاء على التنفيذ 4

٣. إصلاح مجلس الأمن والتمثيل المؤسسي 5

٣.١ الآثار التقنية والمؤسسي 5

٤. المساءلة وتنفيذ التزامات الإصلاح 6

٥. التمويل والتنمية والكفاءة المؤسسية 7

٦. تقييم مقارن لمواقف الدول الأعضاء 7

٧. التوصيات 8

٨. ملاحظات ختامية 9

الملخص التنفيذي

تتيح مبادرة UN80 فرصةً لدراسة التحديات المؤسسية والإدارية والتشغيلية التي تواجه الأمم المتحدة، ولبحث سبل تحسين فعالية المنظمة في بيئة دولية سريعة التغيّر. وتقدّم المناقشة العامة للدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة منظورًا مفيدًا لكيفية ربط الدول الأعضاء بين أجندة إصلاح الأمم المتحدة الأوسع وبين مسائل الأداء المؤسسي والتمثيل والمساءلة وتنفيذ الالتزامات القائمة.

وقد أجرى مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان (ACHRS) تحليلًا للبيانات التي أُلقيت خلال المناقشة العامة لهذا العام. وتكشف مجموعة البيانات المرافقة عن عدة محاور متكررة، منها الحاجة إلى هياكل لاتخاذ القرار أكثر تمثيلًا، والعلاقة بين UN80 وميثاق المستقبل، والمخاوف بشأن تنفيذ الالتزامات المتفق عليها سابقًا، والدعوات إلى منظومة متعددة الأطراف أكثر فعالية واستدامة من الناحية المالية.

وتشير النتائج إلى أن الدول الأعضاء تتناول إصلاح الأمم المتحدة من منطلقات مؤسسية وسياسية مختلفة. فبعضها يشدد على الفعالية التنظيمية وقدرة الأمم المتحدة على التصدي للتحديات المعاصرة. وبعضها الآخر يمنح أولوية أكبر لأوجه عدم المساواة البنيوية في عملية صنع القرار الدولي، ولا سيما نقص تمثيل أفريقيا في مجلس الأمن. أما مجموعة ثالثة من البيانات فتربط الإصلاح بتنفيذ التزامات التنمية والتمويل والإنجاز العملي للنتائج.

وهذه المواقف ليست بالضرورة متناقضة. ومع ذلك فهي تبيّن أن إصلاح الأمم المتحدة ينطوي على عدة أبعاد متمايزة ينبغي تقييم كلٍّ منها على حدة. فتحسين الكفاءة الإدارية لا يحلّ، في حد ذاته، المسائل المتعلقة بالتمثيل وسلطة اتخاذ القرار والمساءلة السياسية.

والخلاصة الرئيسية لهذا التقييم هي أن فعالية UN80 ينبغي أن تُقاس بمدى ما تحقق من تحسينات مؤسسية جرى التحقق منها، لا بمجرد التعبير عن تأييد الإصلاح. ويتطلب هذا التقييم أهدافًا محددة بوضوح، ومؤشرات قابلة للقياس، وإبلاغًا شفافًا، وترتيبات تنفيذ مناسبة، وتمييزًا صريحًا بين الإصلاحات الإدارية والتغييرات التي تستلزم اتفاقًا سياسيًا حكوميًا دوليًا.

إن البعدين التقني والسياسي لإصلاح الأمم المتحدة لا ينفصلان. ويؤمن مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان إيمانًا راسخًا بأنه، في حين يمكن تحقيق تحسينات تنظيمية من خلال قرارات الإدارة وتعديل العمليات القائمة، فإن التغييرات الأكثر جوهرية في بنية الحوكمة في الأمم المتحدة تتوقف على مفاوضات سياسية متواصلة بين الدول الأعضاء.

١. مقدمة ونطاق التقييم

تعمل الأمم المتحدة في بيئة دولية تتسم بتشابك التحديات الأمنية والإنمائية والإنسانية وتحديات الحوكمة. وقد جدّدت هذه الضغوط الاهتمام بالقدرة المؤسسية للمنظمة، وباستخدامها للموارد، وبقدرتها على تنفيذ الولايات، وبشرعية هياكل اتخاذ القرار فيها. وتندرج مبادرة UN80 ضمن سياق الإصلاح الأوسع هذا.

وتوفّر المناقشة العامة للدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة فرصةً لدراسة هذه التوقعات. فالبيانات التي يدلي بها ممثلو الدول تعرض أولويات مختلفة، وتحدد أوجه قصور مؤسسية مُدرَكة، وتبيّن المواضع التي ترى الحكومات أن من الضروري اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأنها.

ويحلل هذا التقرير مجموعة البيانات المرافقة، التي تتضمن مقاطع مطابِقة لكلمات مفتاحية مأخوذة من بيانات المناقشة العامة. وهدفه تحديد المحاور الرئيسية التي تعكسها تلك المقاطع، ومقارنة المواقف التي عبّرت عنها دول أعضاء مختارة، وتقييم الآثار المحتملة على UN80. ويركز التقرير على العلاقة بين أهداف الإصلاح وترتيبات التنفيذ والأداء التنظيمي والمساءلة. أما الاعتبارات السياسية والدبلوماسية فتُعالَج أساسًا في التقييم الختامي.

١.١ المنهجية والقيود

جرى استخدام تقنية استخلاص البيانات من الويب (web scraping) لجمع بيانات المناقشة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة بصورة منهجية من مصادر متاحة للعموم على الإنترنت. وتم تجميع المواد المسترجعة في مجموعة بيانات منظَّمة لتيسير تنظيم البيانات وتحليلها لاحقًا عبر الدول والدورات.

ويضم المصنَّف 958 سجلًا مطابِقًا لكلمات مفتاحية، موزعة على 13 فئة موضوعية. ومن بينها، صُنّف 60 سجلًا ضمن فئة إصلاح الأمم المتحدة. وشملت هذه الإشارات إلى ميثاق المستقبل (29 مطابقة)، وإصلاح مجلس الأمن (15 مطابقة)، وإصلاح الأمم المتحدة بصيغة "UN reform" (10 مطابقات)، وإصلاح الأمم المتحدة بصيغة "United Nations reform" (6 مطابقات).

وينبغي تفسير النتائج في ضوء المنهجية المستخدمة. فالمطابقة بالكلمات المفتاحية توفر أساسًا مفيدًا لتحديد البيانات ذات الصلة، لكن عدد المطابقات لا ينبغي أن يُفسَّر بوصفه مقياسًا مباشرًا للأولويات السياسية للدول الأعضاء.

رابط تنزيل البيانات

٢. ضمن أجندة إصلاح الأمم المتحدة الأوسع

من النتائج المحورية لمجموعة البيانات بروز الإشارات إلى ميثاق المستقبل في المقاطع المصنّفة ضمن إصلاح الأمم المتحدة. فالمطابقات التسع والعشرون المرتبطة بهذه المجموعة من الكلمات المفتاحية تشكل ما يقارب نصف السجلات الستين في هذه الفئة. ويضع ميثاق المستقبل إطارًا سياسيًا أوسع للتعاون الدولي. أما UN80، في المقابل، فتتصل بالأسئلة المتعلقة بكيفية عمل المنظمة، وبكيفية تعزيز قدرتها المؤسسية، وبكيفية تمكين مواردها وعملياتها من دعم أهدافها على نحو أفضل. ويدل ذلك على أن النقاش حول إصلاح الأمم المتحدة كثيرًا ما يجري إلى جانب إشارات إلى الالتزامات المتفق عليها سابقًا وإلى مستقبل التعاون المتعدد الأطراف بوجه عام.

وهاتان الأجندتان مترابطتان، لكن لا ينبغي التعامل معهما على أنهما متماثلتان. فتنفيذ الالتزامات الدولية يعتمد على مزيج من الاتفاق السياسي، والقدرة المؤسسية، والتمويل الكافي، واستعداد الدول الأعضاء للتحرك.

٢.١ تشديد الدول الأعضاء على التنفيذ

تشدد عدة بيانات في مجموعة البيانات صراحةً على ضرورة ترجمة الالتزامات إلى نتائج عملية.

أنغولا تربط تنفيذ خطة عام 2030 وميثاق المستقبل بتوافر التمويل الميسور الكلفة. وتؤكد فييت نام التنفيذ الكامل للالتزامات القائمة، بما فيها تلك المتعلقة بتمويل التنمية. وتعرض بوتسوانا ميثاق المستقبل وUN80 بوصفهما فرصتين لترجمة الالتزامات المشتركة إلى تحسينات عملية في أداء الأمم المتحدة. وتقدّم ناميبيا منظورًا بالغ الأهمية في هذا السياق، إذ تصف ميثاق المستقبل بأنه إطار طموح، وتعرب في الوقت نفسه عن قلقها من أن تنفيذه لم يكن بالفعالية المتوقعة.

وتشير هذه البيانات إلى تحدٍّ مؤسسي متكرر: اعتماد االلتزامات الدولية لا يُنتج التنفيذ تلقائيًا.

ومن منظور تقني، يثير ذلك أسئلة تتعلق بتوزيع المسؤوليات، وتنسيق التنفيذ، ورصد النتائج.

وتوحي العلاقة بين UN80 والالتزامات القائمة بأنه ينبغي تقييم المبادرة جزئيًا بناءً على قدرتها على تحسين الظروف المؤسسية التي تُنفَّذ في ظلها الأهداف المتفق عليها. ويستلزم ذلك التمييز بين المخرجات (وتشمل التغييرات في الهياكل التنظيمية والإجراءات المنقَّحة) والنتائج (وتتعلق بما إذا كانت هذه التغييرات تحسّن قدرة الأمم المتحدة على إنجاز ولاياتها، واستخدام الموارد بفعالية، وتنسيق الأنشطة، والاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء).

ولذلك، لا ينبغي تقييم UN80 بمجرد عدد تدابير الإصلاح المعتمدة، بل بمدى ما تحسّنه تلك التدابير من الأداء المؤسسي ومن إنجاز الولايات القائمة.

٣. إصلاح مجلس الأمن والتمثيل المؤسسي

يشكّل إصلاح مجلس الأمن أحد أوضح مجالات الخلاف المؤسسي الجوهري التي تعكسها مجموعة البيانات. فالسجلات المرتبطة بالكلمة المفتاحية "إصلاح مجلس الأمن" تكشف نوعيًا عن اختلافات مهمة بشأن تكوين الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة المسؤول عن السلم والأمن الدوليين وشرعيته. وتحدد البيانات مخاوف تتعلق بالتمثيل، وتوزيع سلطة اتخاذ القرار، والعلاقة بين التكوين الحالي للمجلس والواقع الجيوسياسي المعاصر.

وتتضمن مجموعة البيانات عدة بيانات **تؤكد ضرورة معالجة نقص تمثيل أفريقيا في مجلس الأمن.**

فبوتسوانا تجدد تأييدها لإصلاح شامل لمجلس الأمن وللموقف الأفريقي الموحد المعبَّر عنه في إجماع إيزولويني وإعلان سرت. وترى جمهورية أفريقيا الوسطى أن النظام الدولي المعاصر لا يمكن أن تمثله على نحو كافٍ ترتيبات مؤسسية أُرسيت عام 1945، وتدعو في بيانها إلى حصول أفريقيا على مقعد دائم واحد على الأقل. وتشدد كينيا على طول أمد المفاوضات الحكومية الدولية، وترى أن الظلم التاريخي الذي لحق بتمثيل أفريقيا يجب معالجته بوصفه أولوية. وتعرض غانا بالمثل إصلاح مجلس الأمن على أنه مسألة تتعلق بشرعية الأمم المتحدة ومصداقيتها، لا مجرد تفضيل إقليمي.

وتربط هذه البيانات بين التمثيل المؤسسي ومبادئ أوسع تتصل بالمساواة في السيادة وبشرعية صنع القرار الدولي. ولا ينبغي اختزال الموقف الأفريقي في طلب عام لزيادة المشاركة؛ فهو يتضمن مقترحات جوهرية جرى التعبير عنها عبر المواقف الأفريقية المعتمدة.

وجهات نظر أخرى بشأن التمثيل: تؤيد منغوليا، على سبيل المثال، توسيع العضوية الدائمة وغير الدائمة معًا لضمان تمثيل أكثر إنصافًا. وتدعو بلغاريا إلى تمثيل إقليمي أكثر إنصافًا، بينما يعرب رئيس الجمعية العامة عن تأييده لمفاوضات حكومية دولية تقودها الجمعية العامة تهدف إلى جعل المجلس أكثر تمثيلًا وأكثر انعكاسًا للواقع الجيوسياسي المعاصر.

وتبقى المسائل المتعلقة بعدد المقاعد وفئاتها، والتوزيع الإقليمي، وإجراءات اتخاذ القرار، والعلاقة بين العضوية الدائمة والعضوية المنتخبة، مسائل جوهرية تتطلب مفاوضات سياسية.

٣.١ الآثار التقنية والمؤسسية

يختلف إصلاح مجلس الأمن اختلافًا جوهريًا عن كثير من التدابير الإصلاحية الإدارية المرتبطة بـ UN80. فالتغييرات في الإجراءات الإدارية الداخلية قد تكون ممكنة ضمن السلطة المؤسسية القائمة. أما التغييرات في تكوين مجلس الأمن فتستلزم عملية حكومية دولية وقانونية أشد تعقيدًا بكثير.

وفقًا للمادة 108 من ميثاق الأمم المتحدة، يتطلب إجراء تعديلات على الميثاق اعتمادها بأغلبية ثلثي أعضاء الجمعية العامة، والتصديق عليها من ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

ويخلق هذا الشرط تمايزًا بنيويًا بين الإصلاحات التي يمكن تنفيذها بقرارات إدارية وتلك التي تتطلب اتفاقًا رسميًا بين الدول الأعضاء. ولهذا التمييز آثار مباشرة على أجندة UN80: (1) لا ينبغي التعامل مع إصلاح مجلس الأمن بوصفه إجراءً يمكن إنجازه من خلال تحسينات الإدارة وحدها. (2) ولا ينبغي عرض التقدم في أجندة الإصلاح الأوسع بوصفه دليلاً على أن المسألة السياسية لإصلاح مجلس الأمن قد تمت تسويتها.

إصلاح مجلس الأمن هو اختبار محوري للعلاقة بين الفعالية المؤسسية والشرعية السياسية. كما يبيّن حدود النهج القائم على الكفاءة في إصلاح الأمم المتحدة.

٤. المساءلة وتنفيذ التزامات الإصلاح

تمثل المساءلة بُعدًا مهمًا آخر من أبعاد أجندة الإصلاح. ففي مجموعة البيانات، ترى بولندا أن إصلاح الأمم المتحدة يجب أن يحقق فعالية حقيقية ومساءلة، لا مجرد إعلانات. وتربط بيانات أخرى بين تنفيذ الالتزامات الدولية القائمة والحاجة إلى نتائج عملية.

وتشير هذه المخاوف إلى أنه ينبغي اعتبار المساءلة هدفًا من أهداف الإصلاح وآليةً في الوقت نفسه لضمان تنفيذ تدابير الإصلاح. وفي ما يخص UN80، تتطلب المساءلة علاقة واضحة بين الأهداف المتفق عليها، والمسؤوليات المكلف بها، والجداول الزمنية للتنفيذ، وترتيبات الإبلاغ.

وينبغي أن تحدد أي تدبير إصلاحي:

المشكلة المؤسسية التي يهدف إلى معالجتها ← الجهة المسؤولة عن التنفيذ ← الموارد والسلطة اللازمة ← النتائج المتوقعة ← المؤشرات التي سيجري قياس التقدم بها ← ترتيبات الإبلاغ عن التأخير والمخاطر والإجراءات التصحيحية.

وبدون هذه العناصر، يصعب التمييز بين التنفيذ الفعلي والامتثال الإجرائي. وتبرز مجموعة البيانات تحديًا أوسع يتعلق بتنفيذ الالتزامات التي تم الاتفاق عليها بين الدول الأعضاء.

وتضع ميثاق المستقبل وغيره من الالتزامات متعددة الأطراف توقعات بشأن العمل الجماعي. أما تنفيذها فيعتمد على القرارات الوطنية، والتنسيق المؤسسي، وتوافر الموارد. ولا تستطيع الإصلاحات الإدارية للأمم المتحدة أن تحلّ بمفردها كل مشكلة تتعلق بتنفيذ هذه الالتزامات.

٥. التمويل والتنمية والكفاءة المؤسسية

تربط عدة بيانات في مجموعة البيانات بين تنفيذ الالتزامات الدولية وتمويل التنمية وقدرة البلدان النامية على تحقيق الأهداف المتفق عليها.

أنغولا تشدد على أهمية التمويل الميسور الكلفة في ترجمة الالتزامات الإنمائية إلى نتائج ملموسة. وتؤكد فييت نام تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتمويل التنمية. وتسلط أوغندا الضوء على الحاجة إلى تعزيز صوت البلدان النامية في صنع القرار المالي الدولي، في حين تدعو السنغال إلى تحسين الحصول على التمويل الميسّر وتنفيذ الالتزامات القائمة.

والكفاءة المؤسسية والموارد المالية متصلان، لكنهما ليستا بديلين عن بعضهما. فتحسين العمليات الإدارية قد يساعد على ضمان استخدام الموارد المتوفرة بشكل أفضل. وكذلك، فإصلاح الحوكمة المالية الدولية ينطوي على قرارات قد تتجاوز السلطة المباشرة للأمانة العامة للأمم المتحدة.

وينبغي تقييم UN80 من حيث مدى دعم التغييرات المؤسسية للاستخدام الفعال للموارد المتاحة مع الحفاظ على القدرة اللازمة للوفاء بالولايات المتفق عليها. وينبغي تقييم أي وفورات مزعومة مقابل تكاليف التنفيذ، واستدامة التغييرات، وآثارها على الإنجاز التشغيلي.

٦. تقييم مقارن لمواقف الدول الأعضاء

تكشف البيانات في مجموعة البيانات عن عدة مجالات تلاقٍ، لكن مدى الاتفاق يتفاوت حسب القضية.

القضية الرئيسية العالقة	طبيعة التلاقي	الأدلة في مجموعة البيانات	بُعد الإصلاح
أي التدابير ينبغي أن تُمنح الأولوية، وكيف يُقاس النجاح	تأييد عام لتحسين الأداء	تدعو الجبل الأسود والكويت وفرنسا وتنزانيا وبولندا إلى منظمة أكثر فعالية؛ وتربط جورجيا وبوتسوانا بين UN80 وتحسينات مؤسسية عملية	فعالية الأمم المتحدة
المسؤولية والتمويل والتسلسل الزمني والرصد	إقرار بأن الالتزامات يجب أن تنتج نتائج	تشدد أنغولا وكرواتيا وفييت نام وبوتسوانا وناميبيا على التنفيذ والنتائج العملية	تنفيذ الالتزامات
تكوين مجلس من بعد الإصلاح وترتيبات اتخاذ القرار فيه	إقرار بأوجه القصور في التمثيل	تدعو بوتسوانا وجمهورية أفريقيا الوسطى وكينيا وغانا وموريتانيا ومنغوليا إلى تغييرات في التمثيل أو تكوين المجلس	تمثيل مجلس الأمن

كيفية تقييم المسؤوليات والأداء	تأييد لنتائج يمكن إثباتها	تشدد بولندا على المساءلة وضرورة تجاوز الإعلانات. وحذرت فنلندا من أن التشكيك في المعايير الأساسية يقوض الثقة في النظام متعدد الأطراف، بينما سلطت ليتوانيا الضوء على تداعيات أفعال روسيا على النظام الدولي. واقترحت قيرغيزستان إحداث آلية في الأمم المتحدة لتعزيز تنفيذ القرارات والمساءلة. كما شددت دول أفريقية على ضرورة الاستجابات الدولية الفعالة للنزاعات واحترام أكبر للالتزامات الدولية. وتبرز هذه البيانات مجتمعة أهمية التطبيق المتسق للقانون الدولي وتنفيذ القرارات لمصداقية منظومة الأمم المتحدة وشرعيتها.	المساءلة وسيادة القانون
حشد الموارد وتوزيع سلطة اتخاذ القرار	إقرار بأن التمويل شرط للتنفيذ	تتناول أنغولا وتنزانيا وجزر سليمان وأوغندا وجامايكا وناميبيا وجزر القمر وغينيا الاستوائية ولبنان والسنغال وفييت نام التمويل والالتزامات المتصلة بالتنمية	القدرة المالية والإنمائية

تبيّن هذه المقارنة مخاوف مشتركة، لكن التمييز الرئيسي هو بين **الاتفاق على الحاجة إلى الإصلاح والاتفاق على التصميم المؤسسي للإصلاح**.

فقد تؤيد الدول الأعضاء أممًا متحدة أكثر فعالية مع الخلاف حول أولويات الميزانية أو ترتيبات الحوكمة أو إعادة توزيع سلطة اتخاذ القرار. وكذلك، لا يعني تأييد إصلاح مجلس الأمن وجود توافق في الآراء حول عدد المقاعد وتوزيعها أو الامتيازات المرتبطة بالعضوية.

٧. التوصيات

بناءً على المواقف المعكوسة في مجموعة البيانات، يصدر مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان (ACHRS) خمس توصيات لتعزيز تقييم UN80 وتنفيذها.

- **التوصية 1: إرساء إطار نتائج شفاف.** ينبغي أن يكون لكل تدبير إصلاحي رئيسي هدف محدد، ومسؤولية تنفيذ معيّنة، وخط أساس، وإطار زمني، ومؤشرات قابلة للقياس. وينبغي أن يميّز الإبلاغ عن التقدم بين المخرجات الإدارية والتحسّن في الأداء المؤسسي.

- **التوصية 2: التمييز بين الإصلاح الإداري وإصلاح الحوكمة.** ينبغي أن تميّز تقييمات UN80 بوضوح بين التدابير التي يمكن تنفيذها ضمن السلطة الإدارية القائمة والتغييرات التي تتطلب اتفاقًا حكوميًا دوليًا. وينبغي دراسة إصلاح مجلس الأمن بوصفه عملية سياسية ومؤسسية أكبر بكثير ومستقلة، حتى عندما تشكل جزءًا من النقاش الأوسع حول فعالية الأمم المتحدة.

- **التوصية 3: ربط تدابير الكفاءة بتنفيذ الولايات.** ينبغي أن تستند ادعاءات مكاسب الكفاءة إلى أدلة تبيّن كيف جرى استخدام الموارد بشكل أكثر فعالية.

- **التوصية 4: تعزيز مساءلة التنفيذ.** ينبغي أن تحدد خطط الإصلاح المؤسسات المسؤولة عن التنفيذ، والقرارات المطلوبة من الدول الأعضاء، والموارد اللازمة لتحقيق النتائج المتوقعة.

- **التوصية 5: دمج الإصلاح بالالتزامات القائمة.** ينبغي تقييم UN80 في ضوء تنفيذ الولايات والالتزامات القائمة، بما في ذلك تلك المرتبطة بميثاق المستقبل وخطة عام 2030. وينبغي أن يكون الغرض تعزيز قدرة التنفيذ، لا مجرد إنتاج المزيد من التزامات الإصلاح.

٨. ملاحظات ختامية

تشير البيانات المعكوسة في مجموعة البيانات إلى إدراك واسع لأن على الأمم المتحدة تحسين قدرتها على الاستجابة للتحديات الدولية المعاصرة. لكنها تبيّن أيضًا أن معنى الإصلاح يختلف بين الدول الأعضاء.

فبالنسبة لبعضها، تتمثل الأولوية في تحسين الفعالية المؤسسية والاستدامة المالية والمساءلة. وبالنسبة للآخرين، يجب أن يعالج الإصلاح أيضًا أوجه عدم المساواة القائمة منذ زمن طويل في تمثيل مجلس الأمن وفي سلطة اتخاذ القرار.

ولذلك تتمثل المهمة الأوسع لـ UN80 في ربط التحسينات التقنية بالتوقعات السياسية للدول الأعضاء. والخلاصة السياسية والدبلوماسية الرئيسية هي أن نجاح ***UN80*** **لن يعتمد فقط على جودة مقترحاتها التقنية، بل أيضًا على قدرة الدول الأعضاء على الاتفاق بشأن الأولويات والمسؤوليات وتوزيع تكاليف الإصلاح ومنافعه.**

ويرى مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان (ACHRS) أن عملية إصلاح ذات مصداقية يجب أن تجمع بين تحسينات ملموسة في الأداء التنظيمي وحوار مستدام حول التمثيل والمساءلة والشرعية المؤسسية. وفي نهاية المطاف، ينبغي الحكم على UN80 بمدى تعزيزها لقدرة الأمم المتحدة على الوفاء بولاياتها، وتحسينها استخدام الموارد المتاحة، ومساهمتها في بناء نظام متعدد الأطراف تعتبره الدول الأعضاء فعالًا وخاضعًا للمساءلة وممثلًا.

مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان (ACHRS) هو مركز أبحاث ومؤسسة فكرية مستقلة غير حكومية تعمل على النهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في أنحاء المنطقة العربية. ومن خلال الأبحاث والمنشورات والمناصرة والتدريب والمشاركة الدولية، يعمل المركز على تقوية المجتمع المدني، ونشر التعليم القائم على حقوق الإنسان، ودعم المشاركة الديمقراطية. ويتمتع المركز بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، ونال جائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لعام 2023.

مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان — صاحب صفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC)
حائز على جائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لعام 2023

ابقَ على اطلاع

العبدلي، مبنى الشرف، الطابق الرابع، ص.ب. 212524، عمّان 11121، الأردن
achrs@achrs.org | +962 7 9515 1590 | +962 6465 5043